كريحان فارسي ومحل الخلاف فيه وهو الحبق مرزوق بالشام
والعراق ومكة وغيرها وخصه بعض العلماء بالعراق وهو ضعيف
منه قال بعضهم هو المذبح المعروف في الشام بالريحان العام
لاستدارته على اصل واحد والريحان عند العرب هو الآس
لا فدية في شمه قطعا ونام ونرم وهو ثمر العضاه كنام يغلان
ونحوها ونبق جني ومرزجوش ونحوها ويفديه بثم ما ينبت
للطيب ويتخذ منه طيب كورد وبنفسج وخيريه وهو المنثور
ولسيفر ويا سمين ونحوه ولا فدية بادهان بدهن غير طيب
في رأسه وبدنه نعما ومن المحظور قتل صيد البر وهو الوحشي
والاعتبار فيه وفي اهلي باصله نعما فحمام نعما وبط وحشي نعم ان تلفه
او تلف فيه او بعضه بمباشرة او سبب ولو بجناية دابة متصرف
فيها فعليه جزاؤه ويضمن محرم ويحرم عليه ما دل عليه او اشار
اليه ما لم يكن راه من يريد صيده الا ان يكون القاتل محرما
فيشتهيها ولو دل ونحوه حلال ضمنه محرم وحده كشركة عين منه
ولو دل حلال حلالا على صيد في الحرم فكدلالة محرم محرما عليه ولا
يحرم دلالة على طيب ولباس وان نصب شبكة ونحوها ثم احرم
او احرم ثم حفر بئرا لم يضمن ما حصل بسببه وان كان حيلة
ضمن ويحرم عليه الاكل من ذلك كله والاكل مما ذبحه او صيد لاجله
نعما كان فمثل فعليه الجزاء ولا يحرم عليه غيره ذلك وما احرم على
محرم لدلالة او اعانة او صيد له لا يحرم على محرم غيره كحلال اتلف
اتلف بيض صيد ضمنه بقيمته نعما كعانه الا المذر وما فيه فرخ

ميت

ميت الابيض النعام فلعشر قيمته ويضمن اللبن بقيمته مكانه ط
ولا يملك صيد بغير ارث فلو قبضه مشتر وتلف فعليه جزاؤه
وقيمته لمالكه وان بقي رده وان قبضه رهنا وتلف فعليه جزاؤه
فقط والا عليه رده وان امسك صيدا حتى تحلل ثم ذبحه او امسك
صيد حرم وخرج به الى الحل او ذبح محرم صيد حرم ضمنه وكان ميتة
وان احرم وفي يده اثنا عشرة صيدا لزمه ارساله فلو تلف
قبل التمكن من ارساله لم يضمنه والا ضمنه والا ثير لحرم واحرام
في حرم كحرم الاكل الا المتولد ويحرم على محرم نقط قتل قمل
وصيانه ولو بمشيه والاجر فيه ولا يحرم صيد بحرم نهر وعين
على محرم وما يعيش فيهما كسمك لحماة وسرطان كسمك وطير الماء
بري ويحرم صيده في الحرم فان انفرش جراد في طريقه فقتله
بمشيه عليه فعليه الجزاء وكذا حكم بيض طير اذا تلفه لحاجة
المشي ومن اضطر الى اكل صيد فله ذلك وهو ميتة في حق غيره
فلا يباح الا من يباح له اكلها وقيل محل بينهما وهو اظهر ومن المحظور
عقد النكاح الا في حق النبي صلى الله عليه وسلم فليس بمحظور
والاعتبار بحالة العقد فلو وكل محرم حلالا فيه فعقده بعد حله صح
والا فلا وعكسه بعكسه ولو وكل ثم احرم ولم يعزل وكيله فاذا احرم
فلو كيله عقده لكن لو احرم امام اعظم او نايبه امتنعت مباشرته
لعقد النكاح لا انابته بالولاية العامة ويكره خطبة محرم لخطبة
عقده وحضوره وشهادته فيه ويباح رجعة محرم وتسن كمراجعة
امته وجاعه قبل تحلل اول يفسد النسك ويجب القضاء على الفور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)